سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصروتحقيق الأمن الاجتماعى" دراسة تحليلية "

إعداد

أ/ محمد عبد العظيم محمود الكشكي

باحث دكتوراه بقسم الخدمة الاجتماعية ، وتنمية المجتمع بكلية التربية للبنين جامعة الأزهر

أ.د/ محمد أبو الحمد سيد أحمد

استاذ التخطيط الاجتماعي بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

د/ أسامه أحمد حسن

مدرس التخطيط الاجتماعي بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصروتحقيق الأمن الاجتماعى: دراسة تحليلية

محمد عبد العظيم محمود الكشكي[1] ، محمد أبوالحمد سيد أحمد ، أسامه أحمد حسن

قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع .كلية التربية للبنين القاهرة . جامعة الأزهر

[1] **البريد الالكتروني للباحث الرئيس:**.elkeshkymohammed@gmail.com

المستخلص:

مع الأهمية المتزايدة للرعاية الاجتماعية، واعتبارها نظاما اجتماعيا أساسيا ، أضحت للسياسة الاجتماعية أهمية متواكبة ، اذا أنها مسئولة عن قيام نظام الرعاية الاجتماعية بوظائفه فى خدمة المجتمع على النحو المأمول ، ويعد صنع وتحليل سياسات الرعاية الإجتماعية عمليات توجيه للرعاية الإجتماعية تتوافق مع أيدولوجية المجتمع وقيمه ويشارك في وضعها و تنفيذها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ، وتحدد البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضاياالمجتمعية العامة بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الإجتماعي لكل أفراد المجتمع ، وتعد سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناءاحدى أهم سياسات الرعاية الإجتماعية حيث يبرر توجيه الجهود لدراسة سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء هي تلك الأموال التي تنفق على المؤسسات العقابية والسجناء وخاصة في ظل الصعوبات التي تتحملها الدولة في توفير هذه الاعتمادات المالية، والإستخدام الأمثل لتلك النفقات ،وتزايد الاهتمام عالمياً ومحلياً بالسجناء خاصة فيما يتعلق بحقوقهم الإنسانية من قبل المنظمات الحقوقية ، فضلا عن التزايد المطرد في أعداد السجناء مما يعطي مؤشراً قوياً لدراسة سياسات الرعاية الاجتماعية وتوفيرأوجه الرعاية لهم بما يدعم الأمن الاجتماعي، ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة إذ إنه بناءا على مدى ما تحققه من أمن اجتماعي لهم يكون إستقرار المجتمع لكونه أحد المقومات الأساسية لإستقرار وتنمية المجتمع،ومن ثم جاءت الدراسة الراهنة بغية تحديد (واقع سياسات الرعاية القائمة- جوانب القوة وجوانب الضعف - عائد السياسة المتمثل فى تحقيق الأمن الاجتماعى) وهى دراسة وصفية استخدمت منهج دراسة الحالة ، مستخدمة دليل تحليل مضمون سياسة الرعاية الاجتماعية للسجناء فى مصر وتوصلت الدراسة الى سياسة بديلة للسياسة الحالية لتحقيق الأمن الاجتماعى للسجناء

الكلمات المفتاحية : السياسة الاجتماعية، سياسات الرعاية الاجتماعية ، السجناء، الأمن الاجتماعى .

Social welfare policies for prisoners in Egypt and achieving social security - an analytical study

Muhammad Abdul-Azim Mahmoud Al-Kishki[1], Muhammad Abu Al-Hamad Sayed Ahmed, Osama Ahmed Hassan

Department of Social Work and Community Development, Faculty of Education for Boys, Al-Azhar University, Cairo

[1]**Corresponding author E-mail**: elkeshkymohammed@gmail.com

Abstract:

With the increasing importance of social welfare and its consideration as a basic social system, social policy has become of concomitant importance, since it is responsible for the social care system to carry out its functions in serving society as aspired. The civil society explains the programs and methods of estimating and following them up according to one or more plans to meet the needs and general societal issues with the aim of achieving equality, social justice and social security for all members of society. Social welfare policies for prisoners are one of the most important social care policies, as justifying directing efforts to study social welfare policies for prisoners is that money that is spent Penal institutions and prisoners, especially in light of the difficulties borne by the state in providing these financial funds and the optimal use of those expenses and the increasing interest globally and locally in prisoners, especially with regard to their human rights by human rights organizations, as well as the steady increase in the number of prisoners, which gives a strong indication for the study of social welfare policies and saving The point of care is for them in a way that supports social security and then achieves the desired development. If it is based on the extent of what you achieve in terms of social security for them, the stability of society will be because it is one of the basic elements for the stability and development of society, and then the current study came in order to determine (the reality of existing welfare policies - aspects of strength and aspects of weakness - The return of the policy represented in achieving social security) which is a descriptive study that used the case study approach using a guide to analyzing the content of the social welfare policy for prisoners in Egypt. The study reached an alternative policy to the current policy to achieve social security for prisoners.

*Key words :*Social policy, Social welfare policies, Prisoners, Social security.

أولا: مقدمة:

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت الإنسان منذ وجوده على الأرض ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات منها وهي تنوع من حيث أنماطها وخصائصها وأساليبها من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، وإن العقوبة قديمة قدم ظهور الإنسان على الأرض أيضاً، فهي رد فعل تلقائي ضد الجريمة والمجرم.

ولم تعد وظيفة السجون هي التحفظ على السجناء حتى الإفراج عنهم، بل أصبح لها وظيفة أخرى وهي العمل على إعادة تأهيلهم وإعدادهم لمواجهة الحياة عقب الإفراج عنهم.

ولقد إتسمت مظاهر العقاب فى العصور البدائية بفكرة الإنتقام الفردى والقصاص من المجرم وظل هذا الطابع رمزاً للجزاء الذى ينزله المجتمع بالخارجين عليه، يحمل فى طياته معنى الإنتقام والتكفير. حتى إزدهرت الحضارة وإرتقى الفكر الإنسانى فلم تعد العقوبة مجرد إيلام الشخص المحكوم عليه. بل أصبحت وظيفة قصد بها معنى أعظم شأناً وهو وقاية المجتمع من الجريمة قبل وقوعها والعناية فى نفس الوقت بشخص الجانى بعد وقوع الجريمة.(المذكرة الايضاحية للقانون رقم 396 لسنة 1956 فى شأن تنظيم السجون ، 1962 ، 1)

وبذلك أصبح للعقوبة وظيفتان رئيسيتان ،إحداهما ذات طبيعة أخلاقية تتمثل فى تكفير الجانى عن ذنبه وإرضاء الشعور بالعدالة والثانية تهدف إلى تحقيق غاية نفعية بمعنى تحقيق الردع العام وإصلاح حال الجانى لإعادة تكيفه مع المجتمع. (عقيده ، 2011 ، 221) (1).

هذا التطور نحو إنسانية التنفيذ العقابى إعترف للسجين بحقوق ومصالح خاصة بالنسبة لمعاملته داخل السجن، فبعد عصور طويلة من القسوة البالغة والإهمال الشديد فى المعاملة، أصبح الاتجاه فى معاملة المسجونين الآن يتسم بالإنسانية والرحمة والرغبة فى إصلاحهم وتأهيلهم ليعودوا مواطنين صالحين فى المجتمع (الغريب ، 1995 ، 9)،وإن التحول فى فلسفة العقوبة ارتبط أساساً بالمؤسسات العقابية، وبعد أن كانت العقوبة تستهدف إيقاع الإيلام بالجانى، أو الردع، أو التكفير- ثم حماية المجتمع، ظهر هدف مهم للعقوبة - إلا وهو التأهيل - فى معنى إعادة المحكوم عليه مواطناً صالحاً، وهذا ما أكد عليه أنصار نظرية الدفاع الاجتماعى - حيث إعتبروا أن الإنسان هو المحور الأساسى - لنظريتهم فهى تهدف أساساً إلى دراسة الفرد دراسة متكاملة بهدف إعادة تنشئته وتأهيله إجتماعياً.وهى تعنى بحماية المجتمع والفرد من الإجرام، فحماية المجتمع تتحقق بمواجهة الظروف التى من شأنها أن تغرى للإقدام على الجريمة، والقضاء على تأثيرها الضار، أما حماية الفرد الذى أجرم فتتحقق بتهذيبه، وعلاجه ثم تأهيله، و يكون التأهيل وقاية من شر الإقدام على جريمة تالية (حسنى ، 1998 ، 232).

يتضح مما سبق أنه لم تعد وظيفة السجون (المؤسسات العقابية) هى التحفظ على السجناء حتى تمام الإفراج عنهم فقط، بل أصبح لها وظيفة أخرى، وهى العمل على إعادة تنشئة السجين إجتماعياً، وإعداده لمواجهة الحياة عقب الإفراج عنه.

ومن هنا ظهرت الوظيفة الاجتماعية للمؤسسات العقابية - عن طريق قيام تلك المؤسسات بمحاولة تقويم المادة البشرية التى تودع فيها اتساقاً مع وظيفة العقوبة السالبة للحرية التى تحولت من مجرد إيلام الشخص المحكوم عليه بها، وامتهان أدميته إلى محاولة تقويمه وإصلاحه، والتقريب بينه وبين المجتمع حتى يعود إليه مواطنا صالحاً راغباً وقادراً على أن يعيش فى ظل القانون (عبيد: ، 2015، 121)،. و هذا ما أكدته عليه القاعدة (58) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين – الصادرة عن المؤتمر الأول للأمم المتحدة عن معاملة السجناء ، جنيف 1955 - التى نصت على أنه " لما كان الغرض والمبرر لعقوبة السجن، أو أى تدبير مماثل لسلب الحرية هو فى النهاية - حماية المجتمع من الجريمة - فإن تحقيق هذه الغاية لا يمكن أن يتم إلا إذا استخدمت مدة السجن على قدر المستطاع لجعل المذنب عند عودته للمجتمع ليس راغباً فقط - بل وقادراً على أن يعيش فى ظل القانون، وأن يسد حاجاته بنفسه. لغرض وقاية المجتمع من أضرار الجريمة وقاية إيجابية مستديمة" .

وإذا كانت الرعاية الاجتماعية لها أهميتها بالنسبة لجميع المواطنين فهي ألزم ما يكون للسجناء داخل أسوار السجون لتعرضهم للكثير من المشكلات منها صدمة دخولهم السجن وفقد الحرية والقلق على الزوجة والأولاد والبعد عنهم، وكذلك القلق والخوف من وصمة السجن.

وتعمل الخدمة الاجتماعية في حدود السياسة الاجتماعية على إشباع الحاجات ووضع حلول للمشكلات والمعوقات التي تواجه المجتمعات، وهى بإتباعها للسياسة الاجتماعية تتجنب الارتجال في وضع الخطط التنموية كما يساعد على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف في تناسق وترابط مستمر، كما توضح السياسة الاجتماعية لمهنة الخدمة الاجتماعية اتجاهات العمل الاجتماعي ومجالاته ومناهجه في حدود أيديولوجية المجتمع عند الاشتراك في وضع الخطط والبرامج والمشروعات أو عند تحديد الأولويات أو مراحل التخطيط الأخرى مثل التنفيذ والمتابعة والتقويم(، على اعتبار أن التخطيط هو الأسلوب العلمي لوضع الخطط والبرامج التي تحقق الأهداف المنشودة للمجتمع في إطار توجهات السياسة الاجتماعية (عويس، الأفندي : 2005، 59).

ولما كان لكل دولة سياستها والتي تشمل السياسة الخارجية (العلاقات بينها وبين الدول الأخرى) ، والداخلية والتي تشمل (السياسة الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية.. وغيرها).

والسياسة الاجتماعية هى ذلك الجزء الذى يشمل المجالات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية من السياسة العامة للدولة، والذى يحدد الاتجاهات والمناهج التى يجب أن يسير فى نطاقها العمل الاجتماعى فى مختلف البيئات الحضرية والريفية والصحراوية بما يكفل تحقيق الأهداف المجتمعية (منى عويس، الأفندي : 2005، ، 149).

أصبحت السياسة الاجتماعية في الوقت الحالي واحدة من أهم مجالات الممارسة لمهنةالخدمة الاجتماعية بالتركيز على الرعاية الاجتماعية وأن السياسة الاجتماعية تتعامل مع المشكلات ذات الانتشار فى المجتمع والتي تتعرض لها أعداد متزايدة من المواطنين بغرض إحداث تغيير إجتماعي في بعض النظام الاجتماعية والذي من شأنه التقليل من معدلات وقوع

المشكلات الاجتماعية وبالتالي تقليل أعداد المواطنين الذين يعانون منها وهي عملية سياسة تشريعية تنفيذية معقدة(عبدا لعال: 2002، 10)،وتعد السياسة الاجتماعية إحدى مجالات ممارسة التخطيط الاجتماعي وهي تحدد في إطار السياسة العامة للمجتمع، والسياسة الاجتماعية و سياسة الرعاية الاجتماعية مجالاتهما واحدة وإهتمامهما واحد ومنهجيتهما واحدة ويتأثرا بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإطار القيمي والأيدولوجي لتقديم الرعاية الاجتماعية في مجتمعها وأن سياسات الرعاية الاجتماعية تتضمن جملة المسارات التي تحدد الجهود الحكومية والأهلية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية باعتبارها حقوقاً للمواطنين من خلال خطط علمية واقعية تتضمن برامج ومشروعات وذلك في إطار التشريعات والقوانين المنفعة مع قيم وأيدلوجية المجتمع وظروفه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحقيق العدالة والاستقرار وكفالة حقوقه الأساسية وتحسين نوعية حياته مما تسهم في بناء وتنمية الإنسان مما ينعكس على تنمية المجتمع وتقدمه، ومن ثم لا يمكن لأي مجتمع تحقيق أهدافه المجتمعية العامة في غياب سياسات الرعاية الاجتماعية المتضمنة تحديداً دقيقاً لتلك الأهداف وخطط وبرامج ومشروعات لمقابلة حاجات أفراد المجتمع ومراعاة لحقوقه الأساسية والارتقاء بمستوى ونوعية حياة أفراده(حمزة ، 66،2015)

إن مجالات سياسات الرعاية الاجتماعية متعددة بتعدد مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وتعد سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء إحدى هذه المجالات، وتضمن دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى 1/18 / 2014 فى المادة (56) بأن السجن دار إصلاح وتاهيل و تخضع السجون وأماكن الاحتجاز للاشراف القضائى ، ويحظر فيها كل ما ينافى كرامة الانسان ، أو يعرضه للخطر وينظم القانون أحكام إصلاح وتأهيل المحكوم عليهم ، وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم بعد الإفراج عنهم ، وبتاريخ 2021/9/12 أطلقت مصر الإستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان (2021 – 2026)وتصمن المحور الأول منهن البند (رابعا)معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين.

ونعرض لأهم جهود الدولة فى مجال سياسةالرعاية الاجتماعية للسجناء المتمثلة فى التشريعات المنظمة لرعاية تلك الفئة (الدساتيرو القوانين والقرارات الجمهورية والقرارات الوزارية) على النحو التالى :

1-القانون رقم (152) لسنة 2001 في 2002/1/1 بتعديل بعض أحكام قانون السجون رقم 396 لسنة 1956 بشأن إلغاء جزاء الجلد المنصوص عليه في المادة (43) من القانون.

2-القانون رقم (95) لسنة 2003 في 2003/6/19 بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة وإستبدالها بالسجن المؤبد والسجن المشدد

3- القانون رقم (126) لسنة 2008 في 2008/7/10 بشأن تعديل القانون رقم (12) لسنة 1996 (قانون الطفل) بإضافة المادة (37) مكرراً بإنشاء دور حضانة في كل سجن نساء يسمح فيها بإيداع أطفال السجينات حتى بلوغ الطفل سن أربع سنوات.

4- القانون رقم (6) لسنة 2018 في 2018/1/24 بتعديل بعض أحكام قانون السجون رقم (396) لسنة 1956 بتعديل نص المادة (52) الخاصة بالإفراج الشرطى ،على النحو التالي:

"..إذا أمضى نصف العقوبة-(بدلا من ثلثى العقوبة) على ألا تقل المدة التى قضاها بالسجن عن ستة أشهر- المؤبد بعد مرور 20 سنة.

5-القرار الجمهوري رقم (106) لسنة 2015 في 2015/10/2 بتعديل بعض أحكام قانون السجون وتضمن تعريف السجون، بقاء الطفل بحضانة السجن حتى يبلغ من العمر أربع سنوات على أن تلازمه الأم خلال العامين الأولين، الإتصال التليفوني بمقابل مادي، الزيارة تكون مرتين شهرياً، الحبس الانفرادي لمدة لا تزيد عن 30 يوم- وقف تنفيذ عقوبة الإعدام على المسجونة الحبلى إلى بعد سنتين من وضعها- السماح للمجلس القومي لحقوق الإنسان بزيارة السجون بعد موافقة النائب العام، إعلان المسجون بحقوقه وواجباته، الزام المنشآت الطبية الحكومية والجامعية بعلاج المسجونين المحالين إليها، حق المسجون في المطالبة بإعفائه من العمل لظروف صحية.

6 - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم رقم (2396) لسنة 2018 فى 2018/11/14 بإنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الانسان وتختص بوضع إستراتيجية وطنية لحقوق الانسان وخطط العمل على تنفيذها من قبل الجهات المعنية ومتابعتها ومتابعة تنفيذ مصر لإلتزاماتها الدولية الناشئة من أحكام الاتفاقيات والبروتوكلات الدولية ذات الصلة ،وإعداد تقرير سنوى حول الجهود الوطنية فى كافة المجالات ذات الصلة بتعزيز حقوق الانسان وإقتراح القوانين والتعديلات التشريعية المتعلقة بمجال دعم وتعزيز حقوق الانسان .

7 - القرار الوزاري رقم (1058) لسنة 2008 في 2008/6/7 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية للسجون "تعديل المادة (64)" لكل محكوم عليه الحق في إرسال أربعة خطابات شهرياً منذ بدء تنفيذ العقوبة ويصرح لذويه بالزيارة بعد انتقاءهم وذلك مرة كل 15 يوم بشرط أن يكون سلوكه حسناً - مدة الزيارة 45 ق، زيارة أطفال السجينات مرة كل أسبوع، الاتصال التليفوني مرتين شهرياً بالتبادل مع الزيارات.

9- القرار الوزاري رقم (3320) لسنة 2014 في 2014/9/18 بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية للسجون وتضمنت التعديلات رفع أجر المسجون إلى سبعة جنيهات، قبول الأدوية التي ترد للمسجون من الخارج إذا دعت لذلك ضرورة، الكشف على العاملين بالسجن وقائياً كل 15 يوماً للوقاية والتحصين ضد الأمراض، الاختبارالصحي لمدة 10 أيام لا يختلط بعده ولا يؤدي عملاً ولا يزار، العزل عند وجود أعراض لأمراض معدية، وزيادة فترة الزيارة إلى ستون دقيقة.

إضافة المادة (82) مكرر بشأن تصنيف المسجونين (تشكيل لجنة لكل مسجون من مأمور السجن أو ينيبه وعضوية ضابط المباحث وضابط التنفيذ العقابي، ضابط العنابر، الطبيب، الأخصائي الاجتماعي لتصنيف المسجون طبقاً لنوع الجريمة ومدة العقوبة والسوابق القضائية وخطورته الإجرامية والسن وحالته الصحية والاجتماعية والثقافية بما لا يخالف أحكام السجون والمقدرة الاستيعابية للسجون، يعمل قطاع السجون على تيسير سبل ووسائل التعليم بما لا يتعارض مع أحكام التنفيذ العقابي ومتطلبات الأمن العام- إعلان المسجون عند دخوله بحقوقه والتزاماته والجزاءات عن ارتكاب المخالفات كما يعلن تلقيه تقديم الشكاوي- يجوز لوزير الداخلية السماح بخروج المحكوم عليه من محبسه لتلقي واجب العزاء أو عقد قران أحد ذويه من الدرجة الأولى، التريض للمحكوم عليهم الذين لا يؤدون أعمالاً أو الموضوعين في فترة الاختبار الصحي.

10- القرار الوزاري رقم (468) لسنة 2017 في 2017/3/8 بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (691) لسنة 1998 بشأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم بعد دراسة المعهد القومي للتغذية والمتضمن تعديل غذاء المسجونين العاديين بجميع السجون وجميع الفئات- مرضى الدرن والعاملين بالأفراد والصرف الصحي، الحوامل بعد الشهر الثالث، المرضعات، مرضى السكر، مرضى لنزلات المعوية والقولونية، مرضى القلب، مرضى القصور الكلوي، مرضى الكبد، الأطفال الرضع من سن 6 شهور إلى سنة ومن سنة إلى سنتين و الأطفال من سن سنتين إلى أربع سنوات.

ولما كان من الضروري أن تكون هناك عمليات تحليل وتقويم دائمتين للسياسة الاجتماعية للتعرف على مدى فاعليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف المجتمع، ولأن السياسة الاجتماعية تتأثر بالقيم والاتجاهات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطرأ على المجتمع وكذا الأيدولوجية السائدة في المجتمع، وأن ما يبرر توجيه الجهود لتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء هي تلك الأموال التي تتفق على المؤسسات العقابية والسجناء وخاصة في ظل الصعوبات التي تتحملها الدولة في توفير هذه الإعتمادات المالية، الأمر الذي يدعو إلى الاستخدام الأمثل لتلك النفقات حتى يشعر الرأي العام بأنه يجنى ثمار تلك التضحيات في ضوء ما يقرر عليهم من رسوم وضرائب وتتمثل هذه القواعد في تحقيق إنخفاض معدلات الجريمة، وحماية المجتمع من مرتكبيها، والعمل على تأهيلهم وإعادتهم إلى الإلتزام الاجتماعي والقانوني بقيم وثقافة وقوانين المجتمع كأعضاء نافعين لأنفسهم ولمجتمعهم.

لذا جاءت الدراسة الحالية بعنوان: سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر وتحقيق الأمن الاجتماعي "دراسة تحليلية "، على إعتبار أن تحليل سياسات الرعاية يتضمن دراسة وتحليل ما تسهم به تلك السياسات في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية والتخفيف من تأثير المشكلات الاجتماعية ، وتحقيق الإستقرار والأمن الاجتماعي لتلك الفئة، وأن تحليل السياسة يعد أداة للكشف عن مدى نجاح السياسات في تحقيق أهدافها عن طريق تحديد التغيرات التي تطرأ على سياسات الرعاية والآثار والتغيرات الناتجة عن تطبيقها ، كما تسهم نتائج التحليل في إقتراح تغيير القوانين والتشريعات لكي تتلاءم مع الواقع المجتمعى المعاصر، كما تساعد على تجنب النتائج غير المرغوب فيها والتي تعوق تحقيق الأمن الاجتماعى.

ثانيا : الدراسات السابقة والتعقيب عليها

المحور الأول: الدراسات التى تناولت السجون ووعاية وتأهيل تأهيل السجناء .

1- دراسة (أبو شقة ، 2006) هدفت الى بيان حقوق المحبوس إحتياطياً في أثناء التنفيذ وأوضحت أن الحبس الاحتياطي ليس عقوبة بالمعنى الفني الدقيق، وأنه إجراء قائم على أساس الموازنة بين مصلحتين مصلحة المتهم في ألا تسلب حريته إلا بحكم قضائي بالإدانة ومصلحة المجتمع التي تقتضي سلب تلك الحرية على سبيل الإحتياط، لمقتضيات حسن سير العدالة من خشية فرار المتهم أو عبثه بأدلة الدعوى أو حماية المتهم ذاته من تعرضه للانتقام وتهدئة الرأي العام. كما أوضحت أن هناك مجموعة من الحقوق لم يتضمنها القانون منها الحق في زيارة أهله خارج السجن، كما يحدث للمحكوم عليهم، وكذا الحق في المشاركة في المناسبات، الحق في إدارة أعماله الخاصة، وأوصت بمراجعة جديدة لمعاملة المحبوسين احتياطياً أثناء التنفيذ على نحو يستوعب حقوقاً أشمل بما يصح معه القول بأن تنفيذه لمدة الحبس

الاحتياطي قد تم في إطار من الإحترام الكامل لحقوق الإنسان.

2- دراسة (الكباش ، 2006) هدفت إلى بيان حق السجين في الخلوة الشرعية بزوجه في السجون، وأكدت أن هذا الحق ليس ترفيهاً للإنسان المحبوس وليس خروجاً على مقتضيات العقوبة، لكنه إصلاح للنفس البشرية ووسيلة هامة للحفاظ على التوازن النفسي والأخلاقي للسجين، وأن المكونات الشرعية والدستورية والقضائية للعقوبة السالبة للحرية لا تؤدى إلى حرمان الإنسان السجين من هذا الحق، ومن ثم وجبت حمايته وأن حرمان الزوج غير المحكوم عليه من الإتصال بزوجته المحكوم عليها بالإدانة إذا رغب في ذلك طوال فترة حبسه يعد نوعاً من العقوبة، وأن الحكم القضائي الصادر بالإدانة لم يتضمن مثل هذه العقوبة لكل من الزوجين. كما أن جمهور الفقهاء . ما عدا المالكية . نصوا على عدم منع المحبوس من مباشرة زوجته في السجن إذا كان في مكان مخصص ومهيأ بحيث لا يطلع عليه أحد، وأوصت بضرورة تبنى المشرع المصري لإقرار هذا الحق.

3- دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2008) هدفت إلى التعرف على أهم الإتفاقيات والمواثيق الدولية، وكذلك التشريعات المقارنة (عربية وأجنبية)، والتشريعات المصرية التي تكفل جميع حقوق المسجون، وتحديد مدى تمتع المسجون في المؤسسات العقابية المصرية بحقوقه الأساسية، ، وتوصلت إلى أن المشكلات التي يعاني منها المحكوم عليهم تكاد تكون واحدة وأهمها الزحام داخل العنابر؛ مما يؤدي إليه من أثار سيئة كفقدان الخصوصية وإنتشار العدوى والانحرافات الجنسية، وكذلك لا يوجد تصنيف للمسجونين، التمييز في المعاملة بين المحكوم عليهم وسوء التغذية. وسوء الخدمات الصحية، وعدم توفير المناخ المناسب للإستذكار بالنسبة للدارسين، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل شراكة المجتمع المدني مع وزارة الداخلية في رعاية المسجونين، ونقل تبعية السجون إلى وزارة العدل، وإنشاء سجون جديدة، وعدم توافر العدد الكافي من الإخصائيين الاجتماعيين للعمل بالسجون، ، والنص على حق السجين في الخلوة الشرعية، والإهتمام بالأنشطة الرياضية، وضرورة توفير تدريب مهني ملائم لتردي الأوضاع في هذا الشأن، وإتباع نظام التصنيف الفني الدقيق.

4- دراسة (عبد المحسن ،2017) هدفت إلى إعداد تصور مقترح لتطوير لتحسين الخدمات التعلمية للمسجونين ، وتوصلت إلى مجموعه من النتائج منها: قله اعداد المسجونين الدارسين في فصول محو الأمية، وعدم إتاحة الفرصة للقيد في التعليم الجامعي خاصة الكليات العملية، وعدم توافر أماكن مناسبة للمذاكرة بعيًدا عن عنابر الإقامة، وأوصت الدراسة بأن يكون تعلم المسجونين إجباريا لمن هم دون سن الأربعين والتوسع في إنشاء المدارس الفنية داخل السجون، و توافر المعلمين المؤهلين.

5- دراسة (عبد الوهاب،2018)) هدفت إلى تحديد العوامل المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي في عملية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين على الافراج، وتوصلت إلى الافتقار إلى الأساليب التي تمكن الاخصائي من مساعدة السجناء في مواجهة مشكلاتهم، وأوصت الدراسة بالإهتمام بالخدمات الموجهة للمسجونين وتوفير المؤهلين للتعامل معهم، تجهيز وحدات إرشاد نفسي وإمدادها بالأخصائيين النفسيين،

وتدريب الاخصائيينالاجتماعين على آليات التعامل مع السجناء.

6- دراسة (القحطاني ،2020) هدفت إلى التعرف على إتجاهات أعضاء هيئة التدريس حول تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية من خلال تحديد المبررات الإجتماعية والقانونية والثقافية والاقتصادية التي تدفع إلى تطبيق هذا النظام وما هي المعوقات التي قد تواجه التطبيق، وتوصلت إلى أن المبررات التي تدفع الى الإتجاه نحو تطبيق المراقبة الإلكترونية ،جاءت على النحو التالى : المبررات الصحية والنفسية في المرتبة الأولى ،ثم المبررات الاجتماعية ثم المبررات القانونية والاقتصادية، وأنها تتوافق مع الشريعة الإسلامية وحقوق الانسان .

7- دراسة (بن صالح2021) هدفت إلي الوقوف على طبيعة البرامج الدينية المقدمة في المؤسسات العقابية والإصلاحية بالشارقة، ومدى فعاليتها في تعديل إتجاهات النزلاء نحو العلاقة مع المجتمع، وتوصلت إلى أن أغلبية النزلاء وهم بنسبه (59.2%) أكدوا على دور البرامج الدينية في تعديل إتجاهاتهم المعرفية حول بعض المفاهيم، وأن نسبة (41.1%) أكدوا على أن البرامج الدينية قد عملت على تعديلات إتجاهاتهم العاطفية، ورغبتهم في التحول لأفراد ناجحين وأنهم أصبحوا أكثر شعورًا بالراحة والاطمئنان ، وزيادة ثقتهم بأنفسهم، كما اشارت إلى الدور الفاعل للبرامج الدينية في تعديل السلوك بالنسبة (55.2%) ومنها إدراكهم لأهمية العمل والتركيز على الكسب الحلال بنسبة (72.9%) وإدراكهم وإقامتهم الصلوات في أوقاتها بالمسجد بنسبة(74.1%) .

8- دراسة (ابراهيم ،2021) هدفت إلى التعرف على طبيعة الأنشطة الرياضية التي تقدم من قبل المؤسسات العقابية ومن طبيعة السلوك الاجرامي للسجينات من قبلهن لممارسة الرياضية، وتوصلت إلى عدم وجود مكان أو صالة مغلقة مجهزة لممارسة الرياضة داخل السجن، مما فسر عدم إقبالهن على ممارسة الرياضة نظرًا لارتفاع درجه الحرارة معظم فصول السنة ، وعدم وجود برنامج رياضي يبني على أسس علمية وعدم وجود مسئول " مدرب للتعامل مع السجينات وتدريبهم التدريبات المناسبة لكل مرحلة سنية، وأوصت بوضع خطة للاستفادة من البرنامج الرياضي لأهمية هذا النشاط للسجينات .

9- دراسة (الحجازين، 2021) هدفت إلى التعرف على إتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية للسجناء في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسرى والنفسي، وكذا التعرف على معوقات التفعيل، وكذا أساليب ووسائل تفعيل هذا القانون، و وتوصلت إلى أن إتجاهات الزوجات نحو تفعيل القانون من ناحية تحقيق الأمن الاجتماعي والأسرى والنفسى لاسر المسجون جاءت بمستوى مرتفع ، وأن أهم المعوقات تتمثل في ضعف اهتمام مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في التوعية بأهمية تفعيل هذا القانون وأن أهم وسائل تفعيل هذا القانون تتمثل في نشر الوعي المجتمعي بأهمية تطبيق الخلوة الشرعية وأحكامها الشرعية والقانونية ضمن المنظومة الصحية للمجتمع الاردني وأوصت بتسهيل تطبيق الخلوة الشرعية وتهيئة الأماكن المناسبة وإحاطة إجراءها بالسرية التامة.

المحور الثانى: دراسات تناولت الأمن الاجتماعى:

دراسة (الشريعي ، 2015) هدفت لهم والتوصل إلي تصور تخطيطي مقترح لزيادة فاعلية خدمات الرعاية الاجتماعية للأحداث تحقيقاً للأمن الاجتماعي. وتوجد صعوبات تواجه خدمات الرعاية الاجتماعية وفاعلية تلك لخدمات وأوصت الدراسة الدراسة إلي تحديد مدى فعالية خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأحداث المنحرفين وتحديد مستوي تحقيق الأمن الاجتماعي بضرورة التعاون مع الجهات والهيئات الأخرى بالدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدنى بما يفيد تحقيق أهداف المؤسسة فى تأهيل الحدث ليصبح مواطنا صالحا والتوسع فى خدمات الرعاية المهنية وتنويع الحرف المهنية بمؤسسات رعاية الأحداث المنحرفين حيث أغلب المؤسسات يتواجد بها حرف لا تواكب عصرنا الحالى .

دراسة (مصطفى ،2017) هدفت إلى: قياس فاعلية خدمات الرعاية الاجتماعية لتحقيق الأمن الاجتماعي للفقراء من خلال قياس فاعلية الخدمات الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية والغذائية و تحديد المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية لتحقيق الأمن الاجتماعي لهم، وتوصلت إلى وجود رضا من المبحوثين حول الاعانات المالية التي تقدمها الجمعيات، كما أنها توصلت إلى مجموعه من المؤشرات لتفعيل خدمات الرعاية الاجتماعي لتحقيق الأمن الإجتماعي للفقراء.

دراسة (علي، 2021) هدفت إلى قياس فاعلية خدمات وبرامج مؤسسات الرعاية الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال كأحد مؤشرات الأمن الانساني لهم من خلال قياس فاعليه الخدمات الاجتماعية - الاقتصادية - التعليمية - الصحية الترفيهية مع تحديد المعوقات التي تواجه تلك المؤسسات، والتوصل لمقترحات تسهم في تحسين وتدعيم الخدمات المقدمة لهم، وتوصلت الدراسة إلى ترتيب فاعلية الخدمات وفقًا الترتيب الأول في هيئة "الخدمات التعليمية" بقوه نسبة (72.9 %)، وجاء في الترتيب الثاني كلًا من "الخدمات الصحية والترفيهية" بقوة نسبة (71%)، الرابع "الخدمات الاجتماعية" بقوة نسبة (67. 5%)، وأخيرًا جاءت فاعلية "الخدمات الصحية" بقوة نسبة(67. 1) .

5- دراسة (الشبكي ، 2022) هدفت الى معرفة دور سياسات التنمية الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم الدخل و التشغيل و دعم السلع الغذائية في تحقيق الامن الاجتماعي بأبعاده الصحي والتعليمي والاقتصادي و الغذائي ،وتوصلت إلى قيام الدولة بتوفير المؤسسات الصحية وأن خدمات الرعاية الصحية تحتاج الى مزيد من الإهتمام خاصة فيما يتعلق بتقليص المدة الزمنية لقوائم إنتظار العمليات الجراحية وزياده فعالية سياسات الدولة في مواجهة الأوبئة والأمراض المتوطنة ،وتراجع السياسات التعليمية تدريجيا عن مبدأ مجانية التعليم مما يشكل تهديدا لعمليات التنمية وأوصت بضرورة تطوير المناهج بما يتناسب مع التطور التكنولوجي ، كما بينت الدراسة وجود تمييز بين مرتبات بعض القطاعات فضلا عن عدم مناسبتها لارتفاع الاسعار.

التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال إستقراء وتحليل الدراسات السابقة في مجال رعاية المسجونين تم التوصل إلى الآتي :

أن جميع الدراسات السابقة أكدت على أهمية برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية للسجناء في إعادة تأهيلهم.

كما أكدت الدراسات على أنه يوجد عجز في مكونات فريق العمل بالسجون (أخصائيين نفسيين ـ أخصائيين اجتماعيين ـ أطباء نفسيين ـ اطباء بشريين ـ وعاظ ..) وأوصت بضرورة توافرها دراسة (عبد المحسن ،2017)، دراسة (عبد الوهاب،2018).

أشارت بعض الدراسات إلى قلة الخدمات المقدمة للمسجونين (التعليمية ـ الدينية ـ الصحية . نظافة أماكن الإقامة) وعدم وجود أماكن لممارسة النشاط الرياضى (دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2008)، ودراسة (عبد المحسن ،2017)، و دراسة (ابراهيم ، 2021)2021،

بعض الدراسات أشارت إلى ضرورة تفعيل بعض الحقوق الاساسية للسجناء ، دراسة (أبو شقة، 2006) ،و دراسة (الكباش ، 2006) ، و دراسة (الحجازين، 2021) .

لاتوجد دراسة تناولت تحقيق الامن الاجتماعى للسجناء ولهذا تناول الباحث بعض الدراسات التى تناولت تحقيق الامن الاجتماعى لبعض الفئات المعرضة للخطر كالأحداث المنحرفين والأطفال المودعين فى مؤسسات الرعاية والفقراء.

إختلفت الدراسة من حيث الفترة الزمنية والأهداف والمجال ،حيث لا توجد دراسة تناولت سياسة الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصروتحقيق الأمن الاجتماعى،

إستفاد الباحث من الدراسات السابقة فى بلورة مشكلة البحث وتحديد الأهداف وصياغة االتساؤلات بشكل دقيق وتحديد الإستراتيجية المنهجية ،وتحديد أبعاد الأمن الاجتماعى ، وتفسير نتائج الدراسة الحالية .

ثالثا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن مهنة الخدمة الاجتماعية تسعى دائما الى تمكين الأفراد والجماعات حتى يكونوا قادرين على تحسين جودة حياتهم والتحكم فى ظروف حياتهم وتحقيق الأمن والحماية لهم،وهى بصفه عامة والتخطيط الاجتماعي بوجه خاص دورها في مجال ممارسة السياسة الاجتماعية في مراحلها المختلفه صنعا وصياغة وتنفيذا وتحليلا .ولما كان من الضروري أن تكون هناك دائماً عمليات تقويم وتحليل دائمين للسياسة الاجتماعية للتعرف على مدى فاعليتها وكذلك كفاءتها فى تحقيق الأهداف البعيدة والقريبة للمجتمع ولما كانت السياسة الاجتماعية تتأثر بالقيم والاتجاهات والتغيرات والايدلوجية السائدة فى المجتمع وفي ضوء التوجه العالمي والمحلي نحو برامج الرعاية الاجتماعية في ضوء رؤية مصر للتنميه المستدامه 2030 وخاصة بما يتعلق بالفئات الأكثر عرضة للخطر ومنها السجناء ، وفي ضوء إستقراء الباحث للأدبيات ومخرجات الدراسات السابقة تأتى هذه الدراسة استجابة للدراسات السابقة التى اشارت نتائجها الى وجود قصورفى برامج وخدمات وأساليب الرعاية الاجتماعية المقدمة للسجناءوقد

دعم هذا الاتجاه لدي الباحث من خلال عمله بقطاع السجون فترة طويلة منها فترة اثنتي عشرة سنة رئيسا لقسم رعاية المسجونين ومديرا لادارة الخدمات الاجتماعية بقطاع السجون، حيث تبين وجود فجوة بين سياسات الرعاية الاجتماعية المكتوبة وآليات تنفيذها . والأهداف والبرامج والخدمات الفعلية المحققه لتحقيق الأمن الاجتماعى ،لذلك أضحت الحاجة ماسة الي القيام بتحليل سياسيات الرعاية الاجتماعية للسجناء المتضمنة التشريعات المنظمة لتلك السياسة .

ووفقاً للطرح السابق تحددت مشكلة الدراسة فى " سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء فى مصر وتحقيق الامن الاجتماعى" دراسة تحليلية "، ومن ثم تحددت في التساؤلات التالية :

1- ما واقع سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر وتحقيق الأمن الاجتماعى ؟

2- ما سياسة الرعاية الاجتماعية للسجناء البديلة في ضوء مخرجات تحليل المضمون ؟

رابعا : أهداف الدراسة

- الهدف الرئيس:

التوصل إلى سياسة اجتماعية بديلة للرعاية الاجتماعية للسجناء في مصرتحقق الأمن الاجتماعى.

وينبثق منه الأهداف الفرعية التالية:

1- تحديد واقع سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر من حيث فئة الشكل (نوع التشريع – جهة إصداره .

2- تحديد واقع سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر من حيث فئة المضمون (نقاط القوة ونقاط الضعف) .

خامسا : أهمية الدراسة:

1- تزايد الاهتمام عالمياً ومحلياً بالسجناء خاصة فيما يتعلق بحقوقهم الإنسانية من قبل المنظمات الدولية والمنظمات الحقوقيةالمحلية.

2- التزايد المطرد في أعداد السجناء مما يعطي مؤشراً قوياً لدراسة سياسات الرعاية الاجتماعية وتوفير أوجه الرعاية لهم لكون العنصر البشري هو المستهدف من تلك السياسات فضلاً عن التعرف على مدى ما تحققه من أمن اجتماعي لهم لكونه أحد المقومات الأساسية لاستقرار وتنمية المجتمع.

3- ندرة البحوث والدراسات العلمية التي أجريت عن موضوع سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء- في حدود اطلاع الباحث ومعرفته- تعد هذه الدراسة أول دراسة تتناول (سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر وتحقق الأمن الاجتماعي.

4- أهمية إجراء الدراسات المرتبطة بالسياسات الاجتماعية بغية تطويرها أو وضع سياسة بديلة تواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

5- مراجعة التشريعات والقوانين لتحديد مدى مسئوليتها والصعوبات التي تعترض تنفيذها ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها.

6- مهنة الخدمة الإجتماعية تضع في أولويات أهدافها المساهمة في تحقيق الأمن الإجتماعي في إطار تعاونها مع مهن أخرى ترتبط أهدافها بمجالات الأمن الاجتماعي.

7- تعد سياسات الرعاية الإجتماعية إحدى مجالات السياسة العامة للدولة كما انها مجال من مجالات ممارسة التخطيط الاجتماعي ، وأنها تستهدف العنصر البشري

8- أهمية دور تلك السياسات في تحقيق الأمن الاجتماعي باعتباره من المقومات الأساسية لإستمرار وإستقرار وتقدم المجتمعات وهو السبيل إلى تنميتها.

سادسا : مفاهيم الدراسة

1- مفهوم سياسية الرعاية الإجتماعية Social Welfare Policy :

لما كانت سياسة الرعاية الاجتماعية ضربا من ضروب السياسة الاجتماعية كإطار عام ؛ فإن ثمة ضرورة لتعريف السياسة الاجتماعية أولا ، ثم تعريف سياسة الرعاية الاجتماعية

أ - السياسة الإجتماعية : Social Policy

تعرف " السياسة الاجتماعية " بأنها أنشطة ومباديء المجتمع التي ترسم الطريق الذي يسلكه وتنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية . وهذه المباديء والأنشطة هي نتاج قيم المجتمع وعادته واعرافه وتحدد علي نطاق كبير توزيع الموارد ومستوى رفاهه الناس ، وبناءاً علي ذلك فإن السياسة الاجتماعية تشمل خطط الحكومة وبرامجها في التعليم والرعاية الصحية والأصلاح ومواجهة الجريمة والأمن ، والرعاية الاجتماعية كما تشمل أيضا المنظور الاجتماعي للثواب والعقاب في المجتمع (السكرى ، 2000، 497)..

وتعرف السياسة الإجتماعية ايضا على انها: القواعد والإتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوى الإجتماعية في المجتمع لتحقيق اهداف استراتيجية بعيدة المدى متضمنة مجالات وخطط وبرامج الرعاية الإجتماعية (على ، 2002 ، 310) .

ب - **سياسات الرعاية الإجتماعية** Social Welfare Policy

تعرف سياسات الرعاية الاجتماعيه علي أنها مجال وعملية ، فسياسات الرعاية الاجتماعية كمجال يركز علي إهتمامات وقضايا المجتمع ككل ، وتنمية المجتمع ، ووضع أسس مساعدة الأفراد لتحسين مستوى معيشتهم ، وسياسات الرعاية الاجتماعية كعملية تتضمن سلسلة متصلة من العمليات المرتبطة كإجراءات منسوبة إلي جهاز ، والتي تشمل عمليات صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية المصممة لحل المشكلات الاجتماعية (السروجى ، 2004، 214)

- كما تعرف بأنها "عمليات توجيه للرعاية الاجتماعية تتوافق مع أيدولوجية المجتمع وقيمه وخياراته ، ويشارك في تصميمها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وتوضح البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة وتحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية والأمن الاجتماعي لكل أفراد المجتمع " (حمزاوى ، السروجى ، 1997، 24).
- إن ثمة اتفاق على أن سياسة الرعاية الاجتماعية تمثل موجهات عامة للبرامج والأنشطة المخططة لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية بغرض رفاهية الأفراد والمجتمعات.
- وفى ضوء التعريفات السابقة يَستخلُص الباحث مفهومإٍ إجرائيا لسياسة الرعاية الاجتماعية للسجناء فيما يلي:
- أنها جزء من السياسة الاجتماعية في المجتمع.
- تنبع من أيديولوجية المجتمع والإتجاهات السائدة فيه وتتأثر بقيم وعادات وتقاليد المجتمع.
- تتضمن التشريعات (دستور- قرارارات جمهورية- قوانين- قرارات وزارية وكتب دورية وقرارات إدارية،) والمواثيق والتى توجه الرعاية الاجتماعية للسجناء ،و التى تكفل إحداث تغييرات مقصودة وموجهة نحو تحقيق الأمن الاجتماعى للسجناء .
- الإطار العام الذي يتم في ضوئه التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية للسجناء
- تتضمن مجالات العمل وأسلوبه والفئات المستهدفة (السجناء)
- تقدم خدماتها من خلال مؤسسات متخصصة، توفر لها الموارد "البشرية - المادية) اللازمة.
- تهدف إلى رعاية و تأهيل السجناء من خلال مجموعة برامج "دينية - تعليمية - رياضية –تثقيفية - صحية - تدريب – عمل - التواصل مع المجتمع) بهدف إستثمار قدراتهم ورفع كفاءتهم ليعودوا أفراداً صالحين منتجين يسهمون فى تنمية مجتمعهم إقتصادياً وإجتماعياً من خلال خطط علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بمباديء وقيم المجتمع لتحقيق العدالة في الدخل والخدمات.

2- مفهوم السجين Prisoner

السجين لغة : مشتق من الفعل سجن ، أى حبسه ، يقال سجنه يسجنه سجنا بفتح السينة، مصدر سجن ، وبكسرها المكان والسجن المحبس ، ورجل سجين أو مسجون ويطلق على الذكر والأنثى فيقال رجل سجين و إمرأة سجين والجمع سجناء وسجنى (الرازى ، 1985 ، 364).

السجين اصطلاحا . عرف قاموس علم الاجتماع أنه شخص انتهك أحد قواعد القانون الجنائي مع سبق الإصرار (غيث ، 1989 ، 95)، والسجناء هم الأشخاص البالغون الذين

أودعوا في المؤسسات الإصلاحية " السجون " بناء على أحكام شرعية (قانونية) صدرت بحقهم نظرا لما اقترفوه من مخالفات ضد الحق العام أو الخاص أو أخلوا بالأنظمة والقوانين المتبعة والمتعارف عليها وأودعوا السجن لفترات زمنية مختلفة (طالب ، 2000، 11) .

ويمكن تعريف السجين إجرائياً بأنه :

- شخص ما إرتكب فعلًا إجراميًا وحُكم عليه بعقوبه سالبه للحرية لفترة زمنية محددة.
- شخص متهم بارتكاب فعلًا إجراميًا ينتظر صدور حكم بحقه (المحبوس احتياطيا).
- شخص مودع باحد السجون بقرار إدارى(معتقل).
- أن يكون مودعا بأحد الليمانات أو السجون العمومية.

3- مفهوم الأمن الاجتماعي : Social security

مفهوم الأمن لغة : أمن أم .ب – الأمان و(الأمانة) وقد (أمن) من باب فهم وسلم و(أماناً وأمنه) يقحميين فهو (آمن) وأمنه غبره ، والأمن ضد الخوف ، والأمنة الأمن ، ومنه . قول تعالى " أمنة نعاساً" (الرازى ، 1985 ، 11). وأمن – أمانة – كان أميناً (آمن) إيماناً : صار ذا أمن وبه وثق وصدقة وفي التنزيل العزيز" وما أنت بمؤمن لنا " المعجم الوسيط ، 1985 ، 28). كما يُعَرف بأنه "كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية .... إلخ الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سبل تحقيق أقصى نتيجة لقدراته وفحواه وأقصى درجة من الرفاهية في إطار الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية (إسكندر ، 1988 ،31)

ويمكن تعريف الامن الاجتماعي إجرائيا في إطار الدراسة الراهنة بأنه:

- مفهوم عام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الانسان ، فهو يشمل الاستقرار المعيشي والاقتصادي والاسري وكذا تأمين الحاجات الاساسية للإنسان الاجتماعية والاقتصادية ولتعليميه والصحية .
- الوقايه من الإجرام والإنحراف وصون كرامة الانسان وحماية حقوقه الاساسية بما يمكنه من آداء أدواره الإجتماعية والإندماج في المجتمع والمشاركة في تنميته.

سابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1- نوع الدراسة ومنهجها :- تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية ، وإستخدمت منهج دراسة الحالة والحالة فى هذه الدراسة هى سياسات الرعاية الاجتماعية للمسجونين فى مصرو التى تشمل مسحاً شاملاً لجميع التشريعات (الدساتير – القرارات الجمهورية - القوانين – قرارات رئيس مجلس الوزراء-القرارات الوزارية – الكتب الدورية – القرارات الإدارية) خلال الفترة من 1956م حتى عام 2020م وعددها (218) تشريعا .

2- أدوات الدراسة :- دليل تحليل مضمون سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر ،وتم إعداده بالرجوع إلى التراث النظري والدراسات السابقة ، والإطار التصوري الموجه

للدراسة ، وكذلك القوانين والتشريعات الخاصة بسياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر.

حدود الدراسة:

أ - الحد المكانى: جمهورية مصر العربية

ب - الحد الموضوعي: جميع التشريعات المنظمة لسياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر خلال الفترة من 1956م حتى 2020م

ج --الحد الزمنى: الفترة التى إستغرقتها الدراسة لجمع اليانات وتحليلها و تفسيرها وإسخراج النتائج من : 15 /3 / 2022 الى 15 /2/2023

ثامنا: نتائج الداسة:

1- النتائج المتعلقة بالإجابة على التساؤل الأول : ما واقع سياسة الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر خلال الفترة من 1956م حتى 2020م ؟ (فئة الشكل)

النتائج المتعلقة بتوزيع سياسات الرعاية الإجتماعية للسجناء بحسب نوع التشريع

جدول قم (1)

يوضح سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء بحسب نوع التشريع ن = 218

م	نوع التشريع	التكرارات	النسبة المئوية
1	دستور	5	2.3
2	قانون	16	7.34
3	قرار جمهوري	16	7.34
4	قرار رئيس مجلس الوزراء	2	0.92
5	قرار وزاري	90	41.3
6	كتاب دوري	68	31.2
7	قرار إداري	21	9.63
	المجموع	218	100

بالنظر إلى الجدول أغلاه يتضح أن أعلى فئة من حيث نوع التشريع كانت (قرار وزاري) بنسبة (41.3%) وهو ما يعكس وضوح الإطار العام للسياسة ومن ثم تدفق قرارات وزارية لتنفيذها، تليها فئة الكتاب الدوري بنسبة (31.2 %) وهو ما يرجع إلى حرص جهات التنفيذ على تفصيل ما جاء مجملا في القانون والقرارات الوزارية أولا بأول ما يعود على المصلحة العامة وحقوق السجناء ، تليها فئة (قرار إداري) بنسبة (6.63%)

النتائج المتعلقة بتوزيع سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء بحسب جهة إصدار التشريع

جدول رقم (2)

يوضح سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء بحسب جهة الإصدار ن = 218

م	جهة الإصدار	دستورِ		قرار جمهوري		قانون		قرار رئيس مجلس وزراء		قرار وزاري		كتاب دوري		قرار إداري		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	رئيس الجمهورية	5	2.3	16	7.34	---		--	--	--	--	--	--	--	--	21	9.63
2	مجلس النوا ب	--	--	--	--	16	7.3	--	--	--	--	--	-	--	--	16	7.34
3	رئيس الوزراء	--	--	--	--	--	--	2	0.92	---		---		---		2	0.92
4	الوزير المختص	--	--	--	--	--	--	--	--	90	41.3	---		---		90	41.3
5	مساعد الوزير المختص	--	--	--	--	--	--	--	--	---		68	31.2	21	9.6	89	40.8
	المجموع	5		16		16		2		90		68		21		218	100

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح أن أعلى فئة من حيث جهة الاصدارهى الوزير المختص بنسبة (41.3 %) الامر الذى يشير على حرص الوزير المختص باصدار القرارات التنفيذية لوضع السياسة موضع التنفيذ ،تلتها مساعد الوزير المختص بنسبة (40.8 %) مما يتضح منها قيام مساعد الوزير المختص باصدار القرارات التفصيلية المتضمنة للإجراءات التنفيذية للسياسة ، تلتها رئيس الجمهورية بنسبة (9.63 %) الامر الذى يتضح منه حرص الدولة واهتمامها بأن تتضمن تشريعاتها رعاية فئة السجناء .

2- النتائج المتعلقة بالإجابة على التساؤل الأول : ما واقع سياسة الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر خلال الفترة من 1956م حتى 2020م ؟ (فئة المضمون)

جدول رقم (3)

يوضح نقاط القوة ونقاط الضعف لسياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء وفق مؤشرات نموذج تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية (من إعداد الباحث)

محكات التحليل	النتائج المتعقلة بجوانب القوة	النتائج المتعلقة بجوانب الضعف
الإيديولوجية السائدة	التشريعات تتفق مع النسق القيمي السائد في المجتمع.التشريعات تتفق مع أيديولوجية المجتمع.	الابتعاد عن الأيديولوجية من خلال عدم تمكين السجناء من ممارسة بعض الحقوق الأساسية كالحق في الخلوة الشرعية بالزوج ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية للسجناء
التشريعات	وضوح التشريعات واللوائح المنظمة للعمل. تحقق العدالة والمساواة في الحقوق الأساسية للسجناء. توفر الحماية القانونية للسجناء توضح الإجراءات التنفيذية لسياسة الرعاية الاجتماعية للسجناء.	عدم التأمين ضد إصابات العمل والحق في التعويض عنها. البطء فى التطبيق على سبيل المثال (الاتصال الهاتفى للسجناء – إنشاء دور حضانة لأطفال السجينات)
المهنية	يوجد توصيف لأدوار الكوادر الإدارية والفنية العاملة بالسجون:	عدم توافر الكوادر الفنية المتخصصة على سبيل المثال أطباء الأمراض النفسية والعقلية، والأخصائين النفسين، والمشرفين الرياضين ، والطباخين، وأمناء المكتبة . عدم توافر الخبرات.

البرامجية	السياسات تشمل برامج الرعاية الاجتماعية لكافة فئات السجناء. تمنح بعض الامتيازات	العجز الشديد في إعداد الكوادر الفنية المتخصصة: الأخصائيين الاجتماعيين. ضعف برامج التدريب المهني للسجناء وعدم قيام صندوق التصنيع والإنتاج بدوره في هذا المجال. ضعف أساليب التشجيع "الحوافز المالية" للسجناء المتميزين. عدم استيعاب البرامج لكافة السجناء المركزية المفرطة
الإمكانيات	بعض الورش والمصانع – تجهيزات التكوين الحرفي والمهني	عدم توافر الإمكانيات المادية اللازمة الكافية لتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية للسجناء (الأجهزة والمعدات الحديثة). عدم توافر الأماكن المناسبة فى بعض السجون لتنفيذ\ رامج الرعاية الاجتماعية
الإشراف والمتابعة	توافر جهات الإشراف والمتابعة على متابعة التنفيذ. تنوع أساليب المتابعة	ضعف إشراف ومتابعة منظمات المجتمع المدني.
الإنفتاح على الآخر	تضمين دستور 2014 الالتزام بما جاء في المواثيق والإتفاقيات المنضمة إليها مصر والبروتوكولات الدولية المنبثقة منها	عدم الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية كالأخذ ببدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة (العمل لصالح المجتمع، المراقبة الإلكترونية).
التخطيط	تقدير احتياجات التنمية المهنية لفريق العمل دورات تدريبية متخصصة	محدودية البرامج المؤهلة للإعداد للإفراج وغياب التخطيط في عمليات الإفراج المبكر "الشرطي، العفو" حيث لم تسبقهما أي برامج للإعداد

جوانب السياسة	التركيز على الجانب العلاجي	غياب البرامج الوقائية والتنموية والتأهيلية في مقابل (الوصمة الاجتماعية)
مقدموا الخدمة	اتباع أسلوب العمل الفريقي في مواقف محددة (لجان الإفراج الشرطي والإفراج بالعفو) و(توزيع السجناء على الأعمال المختلفة)	ضعف التدريب النقص فى الاعداداد مقال الزيادة فى أعداد السجناء

وهذا يتفق مع دراسة (الكباش ، 2006) و(دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، 2008) ودراسة (عبد المحسن ،2017)، و دراسة (القحطاني ،2020) و دراسة (ابراهيم ،2021)

3- النتائج المتعلقة الإجابة على التساؤل الثاني: ما سياسة الرعاية الاجتماعية البديلة للسجناء في مصر لتحقيق الأمن الاجتماعي؟

جدول رقم (4)

يوضح أهم محددات سياسة الرعاية الاجتماعية البديلة للسجناء في مصر في ضوء مخرجات تحليل مضمون سياسة الرعاية الاجتماعية للسجناء في مصر.

الأمن الاجتماعي / السياسة البديلة	أبعاد الأمن الاجتماعي غاية السياسة البديلة			
	البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي	البعد التعليمي	البعد الصحي
التشريعات	النص على تنظيم زيارة رجل الدين المسيحي للسجناء المسيحين بصفة دورية حيث تضمن النص الحالي (الزيارة في الأعياد فقط).	النص في اللائحة الداخلية على زيادة أجر السجين حيث أن الأجر الحالي سبعة جنيهات فقط عن كل يوم عمل.	ضرورة النص على أن يكون تعليم السجناء الأميين إلزامياً خاصة من هم في مرحلة الشباب حتى 35 عاماً مما	إضافة نص إلى اللائحة الداخلية للسجون تتضمن إنشاء قسم للأمراض العقلية والعصبية ودعمه بالأطباء المتخصصين بالإدارة

			يسهم في إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.	العامة للخدمات الطبية بالسجون. النص في لائحة السجون على تحديد الاشتراطات الصحية الخاصة بأماكن إقامة السجناء وخاصة تحديد المساحة المقررة لكل سجين.
الموارد البشرية	سد العجز الشديد في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين بالسجون.والوعاظ دعم السجون بالأخصائيين النفسين وأمناء المكتبات والمشرفيين الرياضين .	دعم السجون بالمدربين المهنين لتدريب السجناء على مهن وحرف لتنمية قدراتهم المهنية .	دعم السجون بالمدرسين للمساهمة في تنفيذ برامج محو الأمية على الوجه الأمثل.	دعم السجون بأخصائيين نفسيين وأطباء أمراض نفسية وعصبية.
البرامج	ضرورة الاهتمام بالمرحلة السابقة على الإفراج أو ما يطلق عليها "الإعداد للإفراج".باعداد البرامج اللازمة .	- انشاء ورش ومراكز تدريب بكافة السجون أن يتضمن	أن تتضمن شروط الافراج المبكر (الشرطى و العفو الحصول	تفعيل نص المادة(46) من اللائحة الداخلية لقانون السجون بوضع السجين عند

		التدريب حرف ومهن تتسق مع سوق العمل . - قيام صندوق التصنيع والانماج بدوره فى عملية التدريب المهنى	عل شهادة محو الامية) ومدى إستفادته من برامج التأهيل . استخدام الوسائل التقنية الحديثة (التعليم عن بعد)	قبوله بالسجن تحت الاختبار الصحى مدة (10 أيام)لا يختط بغيره من السجناء الأخرين ولا يئدى عملا ولا يزار.
ا الامكانيات الماديه ولتمويل	زيادة المبالغ المخصصة لممارسة الأنشطة الرياضية وكذا المبلغ المخصص لشراء الكتب لدعم مكتبات السجون.	توفير الأماكن المناسبة والاجهزة والالات الحديثة	إعداد الأماكن المناسية والمجهزة للاستذكار	إعداد الأماكن اللازمة لتنفيذ الاختبار الصحى

النتائج العامة:

لم يتضمن قانون السجون أو لائحته الداخلية النصوص التالية :-

- ن ضرورة إحترام الكرامة الانسانية وعدم التعرض للتعذيب المادى والمعنوى ، وأن يتمتع كل السجناء بكافة حقوق الانسان باستثناء القيود التى يقتضيها السجن مما يتعارض مع نص دستورمصر 2014 المادتين (55 و56) ، والمادة (7) من العهد الدولى الخاص بالحقوق السياسية والمدنية الذى إنضمت اليه مصر بالقرار الجمهورى رقم (536) لسنة 1981 ، والمبدأ رقم (1) من المبادى الأساسية لمعاملة السجناء المعتمدة بموجب قرارالجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (111 / 45) ديسمبر 1990 ،،والقاعدة رقم (1) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) الصادرة بموجب قرارالجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (70 / 175) ديسمبر 2015 .
- أن يكون تعليم السجناء الأميين إلزامياً خاصة من هم في مرحلة الشباب حتى 35 عاماً مما يسهم في إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم. مما يتعارض مع نص دستورمصر 2014 المادة (19) وقانون محو الأمية وتعليم الكبار رقم (8)لسنة 1991

المعدل بالقانون 131 لسنة 2009 ، والقاعدة رقم (104) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

- ضرورة توافر الاحتياطات اللازمة لحماية وسلامة السجناء العاملين داخل السجن ، وتعويضهم عن اصابات العمل والأمراض المهنية كما يكفلها قانون العمل رقم (12) لسنة 2003 لكافة العمال ، ونص القاعدة رقم (101) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
- مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى تدعيم أوجه الرعاية الاجتماعية للسجناء
- لم تتضمن القرارات الوزارية الخاصة بتحديد أماكن اقامة السجون نصا يتضمن السعة الصحية للسجن المزمع إنشاؤه .
- ضعف الأجر اليومى – سبعة جنيهات وفقا لنص القرار رقم(3320) لسنة 2014 - الذى يتقضاه السجين نظير عمله داخل السجن
- عدم وجود قسم للأمراض العقلية النفسية بالإدارة العامة للخدمات الطبية بقطاع السجون.حيث تضمنت القاعدة رقم (25) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) ضرورة ذلك
- العجز الشديد فى أعداد الاخصائين الاجتماعين العاملين بالسجون
- عدم قيام صندوق التصنيع والأنتاج بالسجون المنشأ بالقرار الجمهورى رقم (422) لسنة 1978 بدوره فى تدريب السجناء تنفيذ لنص المادة التالتة من القرار.

التوصيات:

- تفعيل مجلس المشاركة المجتمعية لدعم المسجونين وأسرهم والمفرج عنهم.
- لاهتمام بتدريب الجهاز الوظيفي للسجون بصفة دورية.
- ضرورة الأخذ بنظام بدائل العقوبات السالبة للحرية معبرة لمدة (تأجيل تنقيد العقوبة، المراقبة الالكترونية، العمل لخدمة المجتمع).
- دراسة إمكانية شمول نظام التأمين الاجتماعي لفئة السجناء العاملين بالسجون (أسوة بالعمالة المؤقتة).
- إصدار مدونةسلوك للعاملين بالسجون تتضمن تحديد الواجبات الملقاة على عاتقهم قانوناً لخدمة المجتمع.
- وضع معايير موضوعية لاختيار العاملين بالسجون تتمثل في الكفاءة المهنية، النزاهة، القناعة.

المراجع

عقيدة:، محمد أبو العلا : أصول علم العقاب، ، الطبعة الخامسة، القاهرة، دار النهضة العربية ، 2011.

الغريب ، محمد عيد: الإفراج الشرطى فى ضوء السياسة العقابية الحديثة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995.

المذكرة الايضاحية للقانون رقم (396) لسنة 1956بشأن تنظيم السجون ، القاهرة أ المصابع الأميرية ، 1962.

حسنى ، محمود نجيب: دروس فى علم الإجرام والعقاب، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998، ص 232.

عبيد ، رؤوف: أصول علمي الإجرام والعقاب، الطبعة الخامسة، الالاسكندرية ،،دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر ، 2015.

عويس، منى ، الأفندي ، عبلة : التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة،2005.

عبدا لعال ، عبدالحليم رضا: السياسة الاجتماعية ،القاهرة ، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ،2002 .

عويس، منى ، الأفندي ، عبلة : التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة،2005.

حمزة ، أحمد ابراهيم : السياسة الاجتماعية ، الأردن ، دار المسيرة : 2015 .

-أبو شفة ،محمد بهاء الدين(2006): حقوق المحبوس احتياطياً في أثناء التنفيذ، بحث مقدم إلى مؤتمر حقوق الإنسان في مرحلة التنفيذ العقابي، القاهرة.

-الكباش ، خيري أحمد (2006): حقوق المرأة في مرحلة التنفيذ العقابي "حق السجين في الخلوة الشرعية بزوجه في السجون " بحث مقدم إلى مؤتمر حقوق الإنسان في مرحلة التنفيذ العقابي، القاهرة .

-المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2008م) : حقوق المسجون في الاتفاقيات الدولية والنظام العقابي في مصر" دراسة مقارنة" القاهرة،.

عبد المحسن ،محمد احمد (2017م): حق التعلم للمسجونين في ضوء التشريعات المحلية والمواثيق الدولية، و بعض الخبرات العلمية للمسجونين ، دراسة ميدانية لسجون الدقهلية، بحث منشور، مجله تطوير الاداء الجامعي ،جامعة المنصورة المجلد(4) العدد(2) .

عبد الوهاب ، نسمة احمد (2018م): عوامل المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي وتحد من عمليه التأهيل الاجتماعي المسجونين المقبلين على الافراج، بحث منشور جمعية كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعه الفيوم العدد (10).

القحطاني ،نورا بنت ناصر (2020م): اتجاهات أعضاء هيئه التدريس بالجامعات السعودية حول نظام المراقبة الإلكترونية كبدائل الاحتجاز والصعوبات السالبة للحرية قصيرة المدة للمرآه في المجتمع السعودي"بحث منشور، مجله الدراسات الاجتماعية، السعودية جامعه الملك سعود، الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية ،العدد (5).

بن صالح ،خديجة بنت احمد (2021م): دور برامج المؤسسات الإصلاحية في تعديل اتجاهات النزلاء نحو العلاقة مع المجتمع – البرنامج – الدينية أنموذجا" دراسة ميدانية على أماره الشارقة، بحث منشور، مجله الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزه، مجلد (29) العدد (2) .

ابراهيم ، الشيماء محمد ا (2021م) : دراسة اجتماعية تحليلية للأنشطة الرياضية بالمؤسسات العقابية، دراسة وصفية، بحث منشور، مجله تطبيقات علوم الرياضة جامعة الإسكندرية المجلد(7) العدد(107)

الحجازين ، ولاء يوسف (2021م): اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو تفعيل قانون الخلوة الشرعية للنزلاء المحكوم عليهم من وجهة نظرن، بحث منشور، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، العدد (27) .

الشريعي ، بسمة عبد المنعم محمد (2015م) : فعالية خدمات الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين تحقيقاً للأمن الاجتماعي بمحافظة المنوفية، رسالة ماجستير ، غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، القاهرة

مصطفى ،أحمد عماد سعد (2017م) : فاعلية خدمات الرعاية الاجتماعية لتحقيق الأمن الاجتماعي للفقراء. رساله دكتوراه غير منشوره، كليه الخدمة الاجتماعية بالفيوم.

على ، صباح حسن (2021م) : فاعلية خدمات وبرامج مؤسسات الرعاية الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال المودعين بها " دراسة تقييمية مطبقة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية محافظة الفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، المجلد (24) العدد (5) ،

السكري ، أحمد شفيق (2000) : : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.

جامعة الدول العربية (1988) : معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، القاهرة ، الامانة العامة ، إداره العمل الاجتماعي.

علي ، ماهرأبو المعاطي (2002): التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ،

السروجي، طلعت مصطفي (2004): السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، الفاهرة ، دار الفكر العربى ، 2004

-السكري،أحمد شفيق (2000): قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية،مرجع سبق ذكره،

حمزاوي ، رياض أمين ، السروجي طلعت مصطفي (1997) : سياسات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية ، ط 1 ، دبي ، دار القلم للنشر والتوزيع.

-جامعة الدول العربية،(1988) : معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، مرجع سبق ذكره.

-غيث ،محمد عاطف (1989) : قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

-أحسن مبارك طالب: العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات العقابية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. .

-الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر(1989): مختار الصحاح ، بيروت . مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصلح.

معجم اللغة العربية (2004) : المعجم الوسيط ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية.

إسكندر،نبيل رمزي (1988) : الأمن الاجتماعي وقصة الحرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،.

المراجع العربية مترجمة باللغة الانجليزية

Aqedh, Muhammad Abu Al-Ela, Fundamentals of Penal Science, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya 2011

Al ghreb, Muhammad aid, Conditional Release in the Light of Modern Politics, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya 1995.

The Explanatory Note to the Prisons Law No. 396 of 1956, Cairo, the Amiri Press 1962

Hosni Muhammad Naguib, Lessons of Criminology and Punishment, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya 1998

Ebeid, Raouf, The Origins of Criminology and Punishment, Alexandria, Dar Al-Wafaa for the world of printing and publishing, 2015.

Awais Mona, Abla Al-Afandi, Social Planning and Social Policy between Theory and Practice, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2005.

Abdel-Al, Abdel-Halim Reda, Social Policy, Cairo, The Egyptian House of Culture for Publishing, 2002

Hamza, Ahmed Ibrahim: Social Policy, Jordan. Dar Al Masirah, 2015.

Abu shoqa, Muhammed Baha'i al-den (2006)The rights of the remand prisoner during execution, a research presented to the Human Rights Conference in the punitive execution phase, Cairo.

Al Kabbash, Kheri Ahmed (2006) : Women's rights in the stage of punitive implementation "The prisoner's right to legal solitude with a wife in prisons" research presented to the Human Rights Conference in the punitive execution phase, Cairo

National Centre for Social and Criminal Studies (2008): Human Rights , with the understanding of the consensus on the state and the opinion on Comparing Studying, Cairo.

Abd al-Muhsaa'an, Mohamed Ahmed (2017): The right to learn for paramedics with regard to the subject matter of the locality and subjects International, and some scientific news for prisoners, a field study of Dakahlia prisons, and urged publications, Tamweer Magazine

University Performance, Al-Manswara University, Volume 4, No 2

Abd Al-Wahab, Nasma Ahmed (2018): The educated public and the social worker and their interpretation of the Al-Tawha'a process The next paramedics were on the scene, and they were all members of the Social Work Department for the first time and Social Research, Al-Fayom University, No. (10).

El Kahtani , Noura Bnt Nasr (2020): A trend towards the serpentine body of Al-Tadais and the collectors to Saudi Arabia towards, Nazaan , the electronic monitoring of some of the detainee's enemies and the difficulty of the speed of the fire, which is prepared for the meeting with all members of the society Al-Saudi University College, Al-Saudi Social Council For social studies, No.5 .

Ben Salah, Khadja Bnt Ahmed (2021): Towards the relationship with society - the program - the secularization is a model of a field study based on social studies, and the authors urged

Journal of the Islamic University of Humanities, Gaza, Volume 29, number 2.

Ibrahim, Al-Shumayy Muhammed (2021): A social and analytical study of the activities of rent-seeking and penal institutions, Daily study, research papers, Application Journal of Sports Science, University of Alexandria, Volume 7, No.107.

Al-Hijazin, and Wala Yousef (2021): A trend towards the minimum approach towards the comprehension of the law of legal seclusion for the attainder Arbitrators on their meaning and point of view, and the research of their authors, Al-Daa'a Humanitarian University, Al-Azhar University, No.27.

Al-Shari'i, and Basma Abdel Moneim Muhammad (2015). Maaliyah Damala, the social caregiver of one of the bereaved, for an investigation Social science and the Department of the Faculty of Social Working , University of Helwan, Cairo.

Moustafa , Ahmed Emad Saad (2017): How to serve them socially secure for poor

PHD unknown , College of Social Work and Al -Fayoum College.

Ali, Sabah Hassan (2021): There is nothing but an institution and an institution except for the social class, with the fulfilment of the affiliation The social community together, who are assigned to each of them in a large number of evaluating places located on the basis of the social class in the province Al- Fayuom, Journal of the College of Social Work for Studying and social researches Al-Fayuom University, Volume 24, No.5.

Al-Sukari, Ahmed Shafeek (2000): The Dictionary of Social Work and Social Services, Alex, Knowledge university.

Arabian International University (1988): A dictionary of social development and curses related to it, Cairo, General Secretariat, Perpetuating Social Work.

Ali, Maher Abu Al-Maati (2002): Social planning and the model of social policy in Egyptian society Cairo, Zahraa Al-Sharq Bookshop, fifth edition.

Al-Sukari, Ahmed Shafeek (2000): The dictionary of social work and social services, reference written before.

Hamzawi, Riaad Ameen, El surogi Talaat Mostaf (1998): The politics of social upheaval and the need to Humanity, 1st Edition, Dubai, Da Al-Qalam for Publishing and Distribution, p. 24.

University of Edul -Arabiya 1988.: A dictionary of social development terms and sciences related to it, reference s.p. Malek.

Ghaith, Muhammad Atef (1989): (Dictionary of Sociology, University Knowledge House, Alexandria.

Ahsan Mubarak (2000): Voluntary work for inmates of penal institutions, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.

Al-razi, Muhammed abu bakr Kadeer(1989): The Inventors of Al-Sihah, Bayar, Library of Lebanon, Sa'ah Eam Al-Sulj.

Lexicon of the Arabic Language (2004): Al-Mujam Al-Waseet, Cairo, Al-Sharwa International Library.

Asecander , Nabil Ramzi (1988): Social Security and freedom , Dar Knowledge University , Alexandria.